

سول عليه على الزوجان في بيع زوجة في نصف الزوجان وهو الذي  
 حشره على من يصد كل زوج ولو شربها على الاخوان كحل الحنظل في ماء فخرها ما منها مرفوع  
 ثمانية كل باس ومن يصد كل زوج ولو شربها على الاخوان وهو في بيع زوجة فخرها ما منها مرفوع  
 سهم كل سهم من يصد كل زوج ولو شربها على الاخوان وهو في بيع زوجة فخرها ما منها مرفوع  
 سهم ثم يعطى مثل ذلك لنفسه من الضرون لكل واحد من اجاز العرفون مشا اربعة مسدسا سهام  
 الزوجات في ملكها قبلها الى عدولهم ومن اربع ملكه ارباع يعطى لكل زوج ملكه ارباع للضروب  
 وهو في بيع الزوجين وهكذا في بيع الزوجات في الاقسام **قال** واذا اردت قسمه التركة  
 على الورثة او الغرما فان كان من التركة والنصيب موافقة صيرت سهام كل زوج من النصيب  
 في وقت التركة في قسمته للبلوغ على وفق النصيب كحج نصيبه للاوراق وان لم يكن بينهما  
 مواضع صيرت سهام كل ارباع من النصيب فحصة التركة ويعمل التركة معروفة نصيب كل من  
 ويرى الحج والديون كما في نصيبه وكل سهمها وارث اذا كان التركة رابع او الثلث  
 فاردت قسمها على الورثة او سهامها الغرما فحضرته سهام كل وارث او غير ذلك من النصيب  
 في التركة في اقسامه للبلوغ على الثلث فان كان من النصيب والتركة موافقة فحضرته سهام  
 كل وارث من النصيب في وقت التركة في اقسامه للبلوغ على وفق النصيب كحج نصيبه للاوراق  
 وكذلك الحال في معرفة نصيب كل زوج ان شذعت طرق النسب او بطرق القربة كما يتقدم  
 ومعرفة حصة العمل من حطائه ان شجع بصدقه وتبادل بالجمعي فان وافق فالعمل صحيح  
 وان خالف فهو خطأ مثل ان كان زوج واشترى في اجرة في اصله من ماله وتقول  
 الى سبعة والتركة خمسة ونسبنا فاحضرته سهام الزوج وهي اربعة وخمسة عشر سهم  
 اقسمتها على اربعة وهي اربعة وخمسة عشر سهم وثلثه اسباع وكذلك الاخرى الاربع سهم  
 الاخرى من الاربعين في خمسة عشر سهم اقسمتها على سبعة كحج سبعة وبيع واذا اجتمع كان  
 حصة العمل وطالب من التيسار في سهمها الزوج وهي ثلث اسباع فيكون من التركة  
 ثلث اسباع وهي اربعة وخمسة عشر سهم وهكذا يعمل بالباقي وطالب من التسمية ان  
 عظيم التركة على سبعة كحج سبعة وخمسة عشر سهم في سهم الزوج وهي ثلث اسباع وثلثه

اسباع وهكذا يعمل بالباقي **قال** ومن صالح من الورثة او الغرما على شيء منها طرح في حق الباقي على  
 سهام من يبيعهم اذا صالح احد من الغرما او احد الورثة على شيء من التركة فاطر حركه انه لم  
 يكن وارثا ولا فخرها في اقسام الباقي من اقسام الباقي من اقسام الباقي من اقسام الباقي من اقسام الباقي  
 الزوج على نصيب من التركة على ملاذ منه من المهر فاطرحه وصدقه بانما من سهمه وعرفا نصيب  
 التركة سهام الثلث والثلث للزوج والثلث **قال** هذا اجر مجمع الجرح ومثلثي  
 الدرر والاسباع به على ما استسنته من تلك القواعد واحده في التوفيق من  
 المسائل الشوارد ولم اترك من الكتاب من الاجسام ليسر طرحتها عمدا ومسائل اخرى  
 غيرت في بعضها قصد الاوزار منها فبدا اسرار الاصح من المذهب والافقوى وحربا للاختلاف  
 في الفتوى وانما ملتمس من يقدرا ان يهل واجب الاعوار فان المنشأة في خصوصها وحساسه  
 الخطية فان الاحباط فيها حرم والله هو المسكور على افضة نفعه والمسؤول الخالفة السعدان  
 بصلته وكفه هذه المسائل التي ليسر لها ودرت في اثنا الانوار والدي اوجح  
 الى ذلك اشار الاظهر الامهر من مذهب من نسبت الله من المجهدين على يدس في  
 للسنة قول ضعيف ورواه شاذ، فعدل والاولى ان لا يصدق في مثل ذلك حاله وكذلك  
 قد نذكر المسئلة احرار الكتاب من وضاح الى مد يعرف به موضع الخلاف او يدع به الاصدار  
 عن مسيل اخرى وردت في القيد ما انما الزيادة الفائدة وانما ما لم احد يعرفها  
 صححها مشهورا فان لم يكن وطرحه عمدا فلا نسب في كل الاختلاف في كل البلد سموا  
 بل لا في معدونه ولا حصة اجر مسد البطل بل في ما شاهدت في مشاهير الكتب  
 للغير عليها ضد ذلك لم يحس بكونه كذلك ولا تسبته الى من نسبت الله من عوارها من ملاحقه  
 على اذ لا ليس ذلك في مدح من حاش الله في الباقي في حواره وقف على نقله او في علمه  
 وناسه ما المشهور ولكن هذا القدر في حشر الاجتهاد مساهمة ما انقلده واحقق موضعه  
 مستوفيه فلا يفسخ في ترك المسفق به العمل مع عماله النقله وضبطهم بغير الله والحقا  
 سات التنظيم التي ليسر لها هي مثل قولنا حرم بالنز والباقي فانها في الخطه متجانسا  
 ليس بها في الا لفظه وذلك لرحمة على السائل على وحكم على السائل المنقول